الفصل الأول

تعريف التجارة

obeikandl.com

obeikandl.com

١. التعريف اللغوي:

المعنى اللغوي لكلمة " تجارة " فهي تقليب المال لغرض الربح (يكشف عن كلمة تجارة في باب الراء تحت " تجر " تجرا أو تجارة[١] .

وقد عرف العلامة ابن خلدون التجارة في مقدمته المشهورة بأنها : محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء . وبذا يكون أبسط الأعمال التجارية هو شراء سلعة من أجل بيعها بثمن أكبر ويكون الفرق هو الربح .

٢. التعريف الاقتصادي:

كلمة التجارة في الاقتصاد تنصب على عملية الوساطة والتوسط بين منتج ومستهلك . وينجم عن ذلك خروج نوعين من الأعمال عن نطاق التجارة وأن كانا يقعان على طرفي خط النشاط الاقتصادي ؛ النوع الأول هو ما يقوم به المنتج الأول للسلعة وخاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات الزراعية . أما النوع الثاني : فهو ما يقوم به المستهلك الأخير من أفعال تقتصر على شراء السلعة بهدف استهلاكها والانتفاع بها ومن هنا نجد تلاقيا بين المفهوم اللغوي للتجارة وبين المفهوم الاقتصادي للتجارة والذي بدوره يتمثل في النشاط والأعمال المتصلة بتداول السلع .

٣. التجارة Trade :

هي "التبادل الطوعي للبضائع ، أو الخدمات ، أو كليهما معا " . المكان الذي يتم به تبادل البضائع يدعى تقليديا السوق ثم أصبحت كلمة سوق تدل على مجمل المجال الذي يمكن للتاجر بيع بضاعته فيه فلم يعد محصورا في مكان واحد وإنما يشمل كافة الخيارات المتاحة له للبيع . يتم التفاوض خلال البيع على سعر البضائع الذي يقدر قيمتها ويتم الدفع حاليا عن طريق وسائل للتبادل التجاري تدعى النقود ، بدلا من الشكل التقليدي للبيع الذي كان عبارة عن مقايضة (بضاعة مقابل أخرى) .

---

(١) القاموس المحيط – الجزء الأول .

تتركز التجارة على تبادل السلع أو الخدمات، التبادلات قد تحدث بين طرفين (تجارة ثنائية) أو بين أكثر من طرفين (تجارة متعددة الجوانب).

تم اختراع المال لتسهيل عملية التجارة وفي العصر الحديث أدخلت بطاقات الائتمان والتجارة الالكترونية لتسهيل تداول الأسهم التجارية وعمليات الشراء الفورية.

٤. التعريف القانوني:

مفهوم التجارة يتسع ويتجاوز المفهوم اللغوي والاقتصادي ليشمل تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهي ما تسمى بالصناعات التحويلية، وأيضا يشمل النشاط المتعلق بالصناعة والنقل البحري والجوي والبنوك وما يلحق بها من حرف تجارية كالسمسرة والوكالة بالعمولة والتأمين.

٥. التجارة الالكترونية:

التجارة الالكترونية هي نظام يُتيح عبر الإنترنت حركات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات، كما يُتيح أيضا الحركات الالكترونية التي تدعم توليد العوائد مثل عمليات تعزيز الطلب على تلك السلع والخدمات والمعلومات، حيث إن التجارة الالكترونية تُتيح عبر الإنترنت عمليات دعم المبيعات وخدمة العملاء. ويمكن تشبيه التجارة الالكترونية بسوق الكتروني يتواصل فيه البائعون (موردون، أو شركات، أو محلات) والوسطاء (السماسرة) والمشترون، وتُقدَّم فيه المنتجات والخدمات في صيغة افتراضية أو رقمية، كما يُدفَع ثمنها بالنقود الإلكترونية.

التجارة الالكترونية[٢] هو مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء أو تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت. هناك عدة وجهات نظر الالكترونية بأنه وسيلة من أجل ايصال المعلومات أو الخدمات أو المنتجات عبر خطوط الهاتف أو عبر شبكات الكمبيوتر أو عبر أي وسيلة تقنية، ومن وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة. في حين أن الخدمات

(2) د. هند محمد حامد التجارة الالكترونية في المجال السياحي كلية السياحة والفنادق جامعة حلوان.

وتعرف التجارة الالكترونية بأنها أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين في خفض تكلفة الخدمة والرفع من كفأتها والعمل على تسريع ايصال الحد وأخيراً، فإن عالم الانترنت يعرفها بالتجارة الالكترونية التي تفتح المجال.

ويعرفها مشروع قانون التجارة الالكترونية المصري بأنها (عملية البيع والشراء عبر الشبكات الإليكترونية على المستويين السلعي والخدمي بجانب المعلومات وبرامج الكومبيوتر وأنشطة أخرى تساعد على الممارسات التجارية) من أجل بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الانترنت.

السوق هو عبارة عن محل من التعاملات والمعاملات والعلاقات من أجل تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات والأموال.

٦. أنواع التجارة الالكترونية:

١ـ شراء المنتجات المادية عن طريق البريد الالكتروني.
٢ - التسوق عبر الانترنت[٣].
٣ - شراء المكونات الرقمية الكترونيا تحميل من الانترنت مباشرة.
٤ - توفير روابط الاتصالات.
٥ - تمويل التجارة الالكترونية.

٧. مزايا التجارة الالكترونية:

١ـ تساعد على سرعة الاستجابة لطلبات العملاء إذا ما قورنت بالمعاملات الورقية التقليدية التي تستغرق وقتًا أطول حتى يمكن تلقي أوامر الشراء الرد عليها.
٢ـ توفير النفقات والوقت اللازم للانتقال للشراء أو التسوق.
٣ـ تعمل على تخفيض تكاليف المراسلات البريدية والدعاية والإعلان والتوزيع والتصميم.
٤ـ خفض تكاليف النقل والتخزين إلى أقل حد ممكن.
٥ـ تساعد التجارة الالكترونية على توفير نظم معلومات تدعم اتخاذ القرارات الإدارية من خلال نظام تبادل المعلومات بدقة وبطريقة علمية تحقق القدرة على الرقابة.

(3) د. طارق عبد العال: التجارة الالكترونية ـ الدار الجامعية ـ الإسكندرية ـ عام ٢٠٠٣.

openkandil.com

٦ـ توفير قواعد بيانات متكاملة عن نشاط الأعمال سواء بالنسبة للسلع وتطورات أسعارها لحظة بلحظة أو عن الموردين أو العملاء أو عن تطورات تكنولوجيا إنتاجها وتشريعات التعامل عبر الحدود.

٧ـ توفر التجارة الالكترونية فضلاً عن ذلك الكثير من عمولات الوسطاء من المصدرين والمستوردين وتجار الجملة والتجزئة والوكلاء التجاريين.

٨ـ توفر كثيراً من نفقات الإعلان والنفاذ إلى الأسواق حيث يكفي إعلان واحد ينشر على شبكة الإنترنت لتغطية السوق كله.

٩ـ توفر الشفافية فى التعاملات التجارية بما تتيحه من سهولة الحصول على معلومات دقيقة وكاملة.

١٠ـ تقليل المخاطر المرتبطة بتراكم المخزون من خلال تخفيض الزمن الذي يستغرقه معالجة البيانات أو المعاملات المتعلقة بالطلبيات[٤].

١١ـ تخفيض تكلفة إنشاء المتاجر الالكترونية بالمقارنة بتكلفة إنشاء المتاجر التقليدية مما ينعكس إيجابي على تكلفة إتمام الصفقات التجارية.

١٢ـ سهولة أداء المدفوعات الدولية المترتبة على الصفقات التجارية بواسطة النقود الالكترونية المقبولة الدفع عالميًا وخلال فترة زمنية قصيرة.

١٣ـ التجارة الالكترونية تخفض تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية فالإنترنت أرخص بكثير من شبكات القيمة.

١٤ـ التجارة الالكترونية تسمح بتخفيض المخزون عن طريق استعمال عملية السحب في نظام إدارة سلسلة التزويد[٥].

١٥ـ تقليل تكلفة عمليات الحاسب الآلي (إدخال، طباعة، مراجعة، تصحيح، . . إلخ).

٨. عيوب التجارة الإلكترونية:

تتمثل أبرز عيوب التجارة الالكترونية في الجوانب الأمنية التي من بينها إمكانية قيام قراصنة الكمبيوتر باختراق مواقع التجارة الالكترونية في بعض الأحوال وسرقة المعلومات الموجودة بها والتي قد يكون من بينها أرقام بطاقات العملاء ويمكن تخريب هذه المواقع أو

(4) د. طارق عبد العال: التجارة الالكترونية ، المرجع السابق.

(5) د. أسامه أبو الحسن مجاهد – التعاقد عبر الانترنت – دار الكتب القانونية –٢٠٠٢ الرجع السابق.

تدميرها عن طريق الفيروسات أو تغيير محتوياتها أو تعطيلها عن العمل أو محو البيانات الموجودة بها : عدم وجود حيز حجمي كاف **Bandwidth** للاتصالات السلكية ، واللاسلكية على الرغم من اتساع شبكة الإنترنت وتشعبها فإنها لا تزال تفتقر إلى الحيز الكافي للاتصالات على نحو يتناسب مع الكم الهائل في الأنشطة التجارية التي تتم من خلالها .

التغير المستمر والسريع في البرمجيات على نحو مستمر تتغير البرمجيات المستخدمة في إدارة مواقع التجارة الالكترونية مما يتطلب عملية تحديث مستمرة تتطلب تكلفة باهظة في بعض الأحيان[٦] .

عدم توافق بعض برامج التجارة الالكترونية مع بعض تطبيقات البيانات لأن هناك تقدمًا وابتكاراً مستمراً في تطبيقات البيانات فإن بعض هذه التطبيقات لا تتوافق مع البرامج المستخدمة في التجارة الالكترونية الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستفادة من هذه التطبيقات .

كما أن هناك بعض المشاكل الأخرى التي تتمثل في إمكانية تعطل مواقع التجارة الالكترونية وعجز القوانين الحالية عن ملاحقة القراصنة والحاجة إلى تشريعات جديدة[٧] .

مقترحات للتغلب على معوقات التجارة الالكترونية سن تشريعات جديدة من أجل تغليظ عقوبة قراصنة الكمبيوتر وابتكار برمجيات تمنع سرقة أرقام بطاقات الائتمان أو اقتحام المواقع أو تعطيلها . المزيد من تطوير المواقع لكي تتواءم مع أذواق واحتياجات المستهلكين .

٩. مراحل التحول إلى عالم التجارة الالكترونية :

يتم هذا التحول على مراحل تتضمن ما يلي :

١ـ استخدام البريد الالكتروني[٨] : تقوم مؤسسات الأعمال بالدخول إلى عالم التجارة الالكترونية في بادئ الأمر من خلال مفهومه الأولى ، وذلك بالحصول على عنوان بريد الكتروني خاص بها ، فهناك العديد من المواقع الرئيسية على شبكة الانترنت تتيح

(6) انظر مؤلفنا الجريمة الالكترونية الناشر دار العلوم القاهرة٢٠٠٧ .

(7) د . هدى حامد قشقوش – الحماية الجنائية للتجارة الالكترونية عبر الإنترنت ـ دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٠ .

(8) د . أسامه أبو الحسن مجاهد – التعاقد عبر الانترنت – دار الكتب القانونية – القاهرة –٢٠٠٢ .

عناوين البريد الالكتروني مجانا[٩] وبهذا لا تتكلف المؤسسة أي أعباء مالية بعد إنشاء عنوان الكتروني للمؤسسة تقوم باستخدامه للبريد الالكتروني في مراسلتها وفي مطبوعاتها وكروت العاملين.

٢ـ **الاشتراك في الانترنت**: إن قيام الشركة باستخدام البريد الالكتروني بكفاءة ويسر[١٠]، يتطلب منها ضرورة وجود خط الانترنت بالشركة ويتم ذلك بناءاً على التوسع في التعاملات من خلال البريد الالكتروني بصورة تحد معها الشركة أهمية وضرورة أن يكون خط الانترنت داخلها ومع دخول الانترنت إلى الشركة تبدأ أولى خطوات الاستخدام الفعلي لمبادئ التجارة الالكترونية حيث تتحول الشركة تباعًا في مراسلاتها إلى البريد الالكتروني وتحقق وفراً كبيراً في التكلفة مع انفتاح كبير على العالم الذي يتم التراسل معه والتحول إلى أساليب التراسل المتوازي التي أشرنا إليه سابقًا.

٣ـ **إنشاء صفحات معلومات عن الشركة على الشبكة Home Pages**: هذه المرحلة تعني التواجد الفعلي للشركة من خلال إنشاء صفحات بسيطة للمعلومات، عن الشركة على شبكة الانترنت وذلك عن طريق العاملين في الشركة المخصصين لهذا العمل أو من خلال شركات متخصصة في إنشاء الصفحات على شبكة الانترنت.

---

(9) د. هند محمد حامد التجارة الالكترونية في المجال السياحي المرجع السابق.

(10) لابد أن نعرف أن خدمة الانترنت دخلت مصر في نهاية عام ١٩٩٣ على يد "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" التابع لمجلس الوزراء المصري، بالتعاون مع شبكة الجامعات المصرية، ومع بداية عام ١٩٩٤ بدأ المركز في إدخال خدمة الانترنت للوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات، وتخصصت شبكة الجامعات في إمداد المعاهد الأكاديمية والجامعات بالخدمة، وبداية من عام ١٩٩٧ بدأ المركز في خصخصة خدمات الانترنت من خلال إتاحة الخدمات لعدد من الشركات الخاصة كمزودين للخدمة ISPs والذين يقومون بدورهم ببيع الخدمة للمواطنين والشركات، وفي عام ١٩٩٧ تواجد بالسوق المصري ١٦ شركة خاصة لتقديم خدمات الانترنت ارتبطت من خلال بوابات "المصرية للاتصالات" ووصل عدد الشركات العاملة في هذا المجال إلى حوالي ٦٨ شركة بحلول عام ٢٠٠٠ وقد شهدت مصر ظاهرة فريدة فيما يتعلق بشبكات DSL، حيث يقوم البعض بالاشتراك وتوزيع الاشتراك على آخرين (تشترك مجموعة من السكان في خط واحد ويتم توزيع وصلات للشقق المشتركة) وهو الأمر الذي يقلل أسعار الحصول على الخدمة للفرد الواحد، ويرصد الدكتور "طارق كامل" وزير الاتصالات أن المتوسط العالمي لاستخدام اشتراك DSL الواحد هو ٣ أشخاص، ولكن في مصر فإن المتوسط يصل إلى ١٠ـ١٢ شخصًا وهو ما يعطي مؤشراً خاطئًا عن عدد مستخدمي الانترنت السريع في مصر.

٤ـ **مقر معلومات الشركة على الانترنت** : إن نمو استخدام الانترنت في المؤسسة يدفعها إلى التفكير في الصعود إلى مستوى أعلى في الاستخدام، وذلك بإنشاء مقر للمعلومات للشركة على شبكة الانترنت مما يحقق التفاعل بين الشركة وعملائها.

٥ـ **مقر معلومات الشركة للتجارة الالكترونية** : إن مقر معلومات التجارة الالكترونية للشركة يمكنها من إجراء كافة العمليات التجارية مع عملائها على مستويات مختلفة وذلك بتضمين المقر بكتالوجات وقوائم الأصناف والأسعار ونماذج طلبيات الشراء وأساليب السداد والتحويلات المالية وكل هذا يقتضي إضافة مكونات الأمن والحماية وأيضًا الارتباط المالي لأسلوب السداد.

٦ـ **مقر التجارة الالكترونية للشركة** : من خلال ربط مقر المعلومات بالنظم الداخلية للمؤسسة وتحقيق الارتباط الكامل بين الشركة وعملائها على مستوى نظم المعلومات الداخلية يتحقق تكامل كافة عمليات التجارة الإلكترونية[11].

١٠. التعاقد عبر الوكيل الالكتروني:

إذا كان العقد في مفهومه التقليدي يبرم بين إنسان وإنسان آخر، فإن الأمر يختلف في نطاق العقود الالكترونية، لأن بعض التعاقدات والمعاملات التجارية الالكترونية قد تتم بدون تدخل أي عنصر بشري، إذ يجري حاليًا وبشكل متزايد استخدام الوكيل الالكتروني في عقود التجارة الالكترونية أو التي تسمي أحيانًا التعاقد بواسطة نظم الحاسب المؤتمتة أو الوسائط الالكترونية المؤتمتة، كما أطلق عليها قانون دبي للمعاملات التجارية الالكترونية رقم (٢) لسنه ٢٠٠٢.

ووفقًا لهذا النظام يستطيع جهاز الكمبيوتر أن يبرم عقدًا مع إنسان أو مع جهاز كمبيوتر آخر، فالكمبيوتر يصلح أن يكون وكيلاً الكترونيًا يبرم العقود سواء مع كمبيوتر آخر أو مع إنسان، وهو ما يعني أن الإيجاب والقبول يحدثان بصورة أوتوماتيكية وتلقائية اعتمادًا على عناصر ومعلومات مبرمجة بين أجهزة الكمبيوتر تنقل من خلال شبكة الإنترنت.

١١. من هو الوكيل الالكتروني؟:

عرف القانون التجاري الأمريكي الموحد **UCC** في المادة الثانية منه، والقانون الأمريكي الموحد للمعاملات الالكترونية **UETA** الوكيل الالكتروني في المادة (٢/ ٦) من القسم رقم (٤٠١) بأنه "برنامج حاسبي أو الكتروني أو أية وسيلة الكترونية أخرى أعد لكي يبدأ عملاً أو

(11) د. خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الالكتروني ص٢٧٧، دار الفكر الجامعي ـ الإسكندرية، ٢٠٠٧.

الرد على تسجيلات الكترونية أو أداء معين بصفة كلية أو جزئية بدون الرجوع إلى شخص طبيعي" . وهناك تعريف مماثل مستخدم في المادة (١٩) من قانون كندا الموحد بشأن التجارة الالكترونية وكما جاء بمشروع الاتفاقية الخاصة بالعقود الدولية المبرمة برسائل بيانات الكترونية في المادة الخامسة أنه يقصد بمصطلح وكيل الكتروني "برنامج حاسبي أو وسيلة الكترونية أو وسيلة مؤتمتة أخري تستخدم للبدء في عمل أو للاستجابة كليًا أو جزئيًا لرسائل بيانات دون مراجعة أو تدخل من شخص طبيعي في كل مرة يبدأ فيها النظام عملاً أو يقدم استجابة .

كما عرف القانون التجاري الأمريكي الموحد UCC برنامج الكمبيوتر بأنه مجموعة من الإرشادات أو التعليمات التي تستخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في نظام معالجة المعلومات لكي تحدث نتيجة معينة، وعرف هذا القانون أيضًا مصطلح الكتروني بأنه "تقنية كهربية، أو رقمية، أو مغناطيسية، أو بصرية، أو الكترومغناطيسية، أو أي شكل آخر من أشكال التكنولوجيا يضم إمكانيات مماثلة لتلك التقنيات" .

يتضح من التعريفات السابقة أنها تتفق على جواز إبرام التعاقد الالكتروني ما بين شخص طبيعي ووكيل الكتروني ممثلاً في جهاز كمبيوتر مبرمج مسبقًا أو أحد مواقع الويب على الشبكة، أو ما بين جهاز كمبيوتر وآخر .

١٢. إعداد الوكيل الالكتروني:

١ـ يقوم صانع البرنامج ببرمجة الكمبيوتر للرد حسب القرار السابق اتخاذه، لأن البرنامج المعلوماتي يعمل حسب المعلومات التي يتم تزويده بها .

٢ـ قرار يتُخذ بواسطة إنسان لبرمجة الكمبيوتر للرد بطريقة معينة، وهو ما يعني أن إنسان طبيعي سواء كان بالأصالة عن نفسه أو ممثل قانوني عن شخص معنوي قد اتخذ قراراً إراديًا

٣ـ يقوم الكمبيوتر بالرد بطريقة أوتوماتيكية حسب البرمجة التي تم عليها .

ومع ذلك فإنه يعيب الكمبيوتر المبرمج مسبقًا أنه وإن كان يستطيع شراء السلع أو البضائع أو الخدمات المبرمج على شرائها، إلا أنه قد يشتري منتجًا أو خدمة لا يتفق أو يتناسب مع ذوق العميل، علي الرغم من أن تلك السلعة أو الخدمة تكون مطابقة للشروط الموضوعة في الكمبيوتر، كما أنه من السهل الاحتيال والنصب على الكمبيوتر بعدة وسائل عن طريق

قراصنة الكمبيوتر، وهو أيضًا لا يستطيع أن يعرف متى يكون التعامل معه جادًا ومتى يكون هزلاً؟ ولكن مع ذلك لا يمكن خداع الكمبيوتر المبرمج مسبقًا من نواحي أخرى.

يعتبر مصطلح "وسيط مؤتمن"[١٢] مصطلح جديد على اللغة العربية، ويقصد به الوسيط الالكتروني في المعاملات الالكترونية عبر الإنترنت، وقد ظهر استخدامه لأول مرة في وثائق لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال)[١٣] وما نعرضه باللغة العربية في نهاية الكتاب، ثم استخدمته بعد ذلك بعض قوانين الدول العربية المعنية بالمعاملات الالكترونية ومنها، قانون دبي للمعاملات والتجارة الالكترونية وكذلك القانون الأردني للمعاملات الالكترونية (المادة ٢). بينما نجد بعض القوانين لم تستخدم هذا المصطلح مثل قانون التوقيع الالكتروني المصري لسنه ٢٠٠٤، والقانون التونسي للمبادلات والتجارة الالكترونية لسنه ٢٠٠٠.

(12) د. خالد ممدوح إبراهيم، إبرام العقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي ـ الاسكندرية، المرجع السابق.

(13)Diffie, W., and Hellman, M. "Privacy and Authentication: An Introduction to Cryptography." Proceeding of the IEEE, March 1979

obeikandl.com